

الفصل الأول
Chapter I

مؤشرات مختارة
Selected indicators

The world economy recovered in 2010, and recorded an annual real GDP growth rate of 4.0 per cent after scoring -2.4 per cent during the recession in 2009. Following a relatively lower rate of 2.7 per cent in 2011, the worldwide growth rate has somehow recorded a consistent annual growth rate over the last three years with 2.4 per cent for 2013. The sustainable growth rate for developing countries of 5.7 and 4.7 per cent during 2011 and 2012 continued to compensate for the somehow low but stable growth rate and developed countries, which scored 1.4 and 1.1 per cent respectively. Moreover, ESCWA economies displayed a notable recession in 2011 and recorded a growth rate of 1.8 per cent down from 5.3 per cent in 2010. This recession was majorly caused by the unstable security situation due to the political uprisings that took place in many of the Arab countries. However, the Arab region regained its balance in 2012 and recorded a growth rate of 5 per cent exceeding the growth rates of both developed and developing countries for that year, followed by an expected growth rate of 4.4 per cent for 2013.

In fact, the growth rate of 1.82 per cent of the real GDP of ESCWA member countries in 2011 masks a major recession of the real GDP of MDE countries whose annual growth rate scored a major decrease of -6.22 per cent, and which was compensated by the 7.49 per cent increase in the real GDP growth rate of the GCC countries in the same year. This recession was a consequence of the political uprisings and unstable security situation in a number of MDE countries such as Syria, Yemen and most importantly Libya whose real GDP growth rate dropped from 4.32 per cent in 2010 to a staggering -61.26 per cent in 2011. Syria's situation continued to worsen in 2012 and recorded a growth rate of -31.40 per cent. However, the overall situation of the MDE countries improved in 2012 and recorded a growth rate of 4.54 per cent, again due to the contribution of Libya which balanced back and recorded a real GDP growth rate of 98.16 per cent.

MDE countries recorded a real GDP growth rate of 4.54 per cent in 2012, while GCC countries recorded a slightly higher growth rate of 5.34 per cent. Estimations show that the growth trend in 2013 will follow that of 2012 for both GCC and MDE countries and thus the entire Arab region.

انتعش الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ فبلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ٤ في المائة بعد أن كان قد سجل نمواً سلبياً بمعدّل ٢,٤ في المائة خلال فترة الركود في عام ٢٠٠٩. وقد تراجع هذا المعدّل إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ قبل أن يستقرّ نسبياً في السنوات الثلاث الأخيرة ويبلغ ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. إن معدل النمو المستدام في البلدان النامية الذي سجل ٥,٧ و ٤,٧ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ قد عوض عن معدل النمو المتدني والمستقر في البلدان المتقدمة التي شهدت نمواً بمعدّل ١,٤ و ١,١ في المائة في السنتين المذكورتين. وقد شهدت اقتصادات البلدان الأعضاء في الإسكوا ركوداً ملحوظاً في عام ٢٠١١ حيث بلغ معدل النمو فيها ١,٨ في المائة بعد بلوغ معدل ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى عدم استقرار الوضع الأمني بسبب الاضطرابات السياسية الحاصلة في عدد من البلدان العربية. ولكن، فإن المنطقة العربية قد تمكّنت من إستعادة توازن اقتصادها في عام ٢٠١٢ حيث سجلت معدل نمو بلغ ٥ في المائة متخطية بذلك معدلي النمو لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية للعام نفسه، مع توقع تسجيل نمو بمعدّل ٤,٤ في المائة في العام ٢٠١٣.

وواقع أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وإن بلغ ١,٨٢ في المائة في عام ٢٠١١، يخفي الركود الكبير التي سجلته البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث سجلت تراجعاً سنوياً بمعدّل ٦,٢٢ في المائة، وقد عوض عنه ازدياد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمعدل ٧,٤٩ في المائة في السنة نفسها. وهذا الركود هو نتيجة الاضطرابات السياسية والأوضاع الأمنية غير المستقرة في عدد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مثل سوريا واليمن، وبالأخص ليبيا التي تراجع فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى معدل سالب بلغ ٦١,٢٦ في المائة في عام ٢٠١١. وتفاقم الوضع في سوريا في عام ٢٠١٢ فسجل معدل النمو تراجعاً بنسبة ٣١,٤٠ في المائة. غير أنّ الوضع العام في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تحسّن بنمو ٤,٥٤ في المائة، وذلك إثر مساهمة ليبيا التي أعادت التوازن إلى المجموعة بعد أن سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٩٨,١٦ في المائة.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٤,٥٤ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً أعلى بلغ ٥,٣٤ في المائة. وتبيّن التقديرات أنّ النمو في عام ٢٠١٣ سيواصل اتجاه عام ٢٠١٢ في كل من

بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أي في مجمل المنطقة العربية.

The relative contribution of MDE and GCC countries to the real GDP of the Arab region remains stable, with the main portion of around 60 per cent contributed by the GCC countries, more than half of which is contributed by Saudi Arabia alone.

The annual average growth rate of real GDP per capita displayed a pattern similar to that of the real GDP; GCC economies displayed a recession in 2009, as a result of the economic crisis in 2008, thus recording a real GDP per capita growth rate of -2.28 per cent in 2009. However, GCC countries recovered in the following years and recorded significantly better growth rates peaking at 4.84 per cent in 2011. This corresponded with the political uprisings taking place in some of the MDE countries during the same year, which led to a dramatic drop of their real GDP per capita growth rate to -8.15 per cent. As mentioned above, this negative impact was majorly caused by Libya whose growth rate then positively influenced that of the MDE countries in 2012, where its 96.49 per cent real GDP per capita growth rate masked the -3.167 per cent growth rate of Syria and led to an overall real GDP per capita growth rate of 2.52 per cent for the MDE countries.

The average annual GDP per capita is relatively stable in the GCC countries, the MDE countries and thus in the ESCWA region in general, standing at US\$14,748, US\$1,700 and US\$3,771 respectively for the year 2012, at constant prices. However, these averages mask a huge disparity in the GDP per capita between the countries of the GCC and the MDE. In MDE countries, the GDP per capita ranges between US\$569 in Yemen and US\$7,012 in Libya whereas in the GCC countries it ranges between US\$8,673 in Oman and US\$35,398 in Qatar.

ولا تزال مساهمة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية مستقرة نسبياً؛ فحيث تبلغ حصة بلدان المجلس من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ما يوازي ٦٠ في المائة تقريباً، فإن أكثر من نصف هذه الحصة تمثل مساهمة المملكة العربية السعودية.

وبالنسبة لمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد اتبع نمطاً مشابهاً لنمط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فإذ شهدت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ركوداً في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨، سجّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً في النمو بمعدل ٢,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولكن فإن بلدان المجلس تمكّنت من تحقيق الانتعاش في السنوات التالية فسجلت معدلات نمو ملحوظة بلغت أقصاها ٤,٨٤ في المائة في عام ٢٠١١. وقد ارتبط هذا الإنتعاش بالاضطرابات السياسية الحاصلة في عدد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في العام نفسه والتي أدت إلى انخفاض حاد في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مسجلاً معدلاً سالباً بلغ ٨,١٥ في المائة. وكما تم الذكر سابقاً، فإن هذا التراجع في المعدل يعود بشكل رئيسي إلى تراجع النمو في ليبيا، الذي عاد فتحسّن ورفع معدل نمو البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ٢٠١٢؛ فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا البالغ ٩٦,٤٩ في المائة في عام ٢٠١٢ قد عوض عن معدل النمو في سوريا الذي سجل معدلاً سالباً للنمو بلغ ٣١,٦٧ في المائة في العام نفسه، فكانت الحصيلة نمواً بنسبة ٢,٥٢ في المائة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجمل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

ويبقى المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقراً نسبياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ ١٤٧٤٨ دولاراً، وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث بلغ ١٧٠٠ دولاراً، أي في مجمل المنطقة العربية حيث بلغ ٣٧٧١ دولاراً في عام ٢٠١٢. وبالأسعار الثابتة. غير أنّ هذه المتوسطات تخفي تفاوتاً كبيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي داخل مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ففي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ٥٦٩ دولاراً في اليمن و٧٠١٢ دولاراً في ليبيا، وتراوح في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين ٨٦٧٣ دولاراً في عُمان و٣٥٣٩٨ دولاراً في قطر.